

القانونيون والمختصون أجمعوا على أهمية الخطوة.. عكاظ تفتح الملف توفير ١٠٠٠ وظيفة في المحاكم وكتابات العدل لحل مشاكل المرأة

لبلى عوض - حدة

عدد الفتيات السعوديات اللاتي درسن القانون في خارج البلاد بلغ ما يقارب ١٥ فتاة في الفترة ما بين ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٥ م ما يعني ارتفاع النساء اللواتي يمتلكن خلفيات قضائية وقانونية. والمعلوم أن النساء كثير ما يعانين في التعامل مع الرجال عند متابعتهم للقضايا في المحاكم وكتابات العدل. بل إن المرأة قد تحتاج لمعرفة وشهود عندما تذهب للمحكمة للتأكد من شخصيتها، وجود المرأة في المحاكم قد يسهل كثيرا على النساء في متابعة قضاياهن دون تعقيد. «عكاظ» فتحت ملف تخصيص وظائف نسائية في المحاكم وكتابات العدل. متسائلة عن مدى أهميته والفوائد التي ستجنيها المرأة من خلال وجودها كموظفة في المحاكم والرؤى المستقبلية حيال هذه الخطوة وناشتتها مع نخبة من القضاة والقانونيين الشرعيين رجالا ونساء. في سياق التحقيق التالي:

حرك الخبر الذي أعلنت عنه وزارة العدل بتخصيص ألف وظيفة نسائية في المحاكم وكتابة العدل بدأ من عام ١٢-٢٠ المباهة الرائدة، خصوصا في ظل المطالبات المتكررة بضرورة إشراك المرأة في قطاع القضاء؛ لكثرة القضايا الخاصة بالمرأة مثل الحضانة والنفقة والطلاق والخلع وهي أمور تحتاج فيها إلى التعامل مع المرأة.

ومن ناحية أخرى فإنها تمثل فرصة لإيجاد وظائف لخريجات الجامعات السعوديات، سواء في أقسام الشريعة والقانون وخلافها، واللواتي يقدرن بالمنافسة ويحتجن فرصة لإثبات ذاتهن والمساهمة في مشروع تطوير القضاء الذي سبق وأعلن عنه خادم الحرمين الشريفين. هذا إذا وضعنا في الاعتبار ووفقا لأحدث إحصائيات وزارة التعليم العالي السعودي فإن



بداية، بين المستشار القضائي الخاص المستشار العلمي للمجموعة العالمية للصحة النفسية في دول الخليج والشرق الأوسط الدكتور صالح اللحيدان «أن هذه الخطوة هي من صميم توجيهات الدولة»، مؤكدا أن طرح ١٠٠٠ وظيفة أمر لافت للنظر ومعتبراً - كما ثبت في سذن الدراي - أن النساء شقائق الرجال، مضيفا «المرأة في الشريعة فتح الإسلام لها المجال أن تبيع وتشتري في خصوصياتها ونامر وتنتهي في خصوصياتها بما خلقه الله فيها من إمكانيات وعطاء»، مشيدا ببعلمون الوظيفي الرسمي فهو منطلق جيد وبياه واسع؛ لأنه سوف يسهل القضايا الحقوقية بين النساء خاصة والأسر.



خالد أبو راشد

تعيين النساء ضرورة شرعية للتخفيف على القضاة

تساهم في التوعية القانونية لقضايا المرأة



د. صالح الحجريان

على أحمد المالكي، أن هذا القرار اعتمد من وزارة العدل والجميع أبده لما فيه مصلحة للمجتمع، مؤكداً على أن المرأة عندما لها خصوصية معينة وفي حاجة لمن يخدمها من بنات جلدتها وتختلف خصوصيتها عن الرجل، مضيفاً «كما أن الرجل بحاجة لتسريع معاملته فامرأة كذلك حين تخدعها المرأة فإن ذلك تسريع لإنجاز المعاملة كالتأكد من هويتها بكل سهولة وعرفه المرأة على حقيقتها». وتابع المالكي «التأكد من هويتها وأنها صاحبة المعاملة شيء ضروري وقضائي»، مبيناً أن استحداث الوظائف جاء من أجل إيقاف التلاعب بأموال المسلمين وفحص الشخصيات، مفيداً أن المرأة في حال رغبتها في إقامة وكيل لها ربما يستغل الوكيل الوكالة وينب عنها امرأة أخرى (محببة) في أمور أكبر من الأمر المعني

بالمرأة وشؤونها وفق شريعتنا السمحة.

تسريع الإنجاز

ورأى المستشار الشرعي

طالق، شمددا على أن المرأة للمرأة تكون أكثر بساطة في التعامل مع بعضهم.. وقد في نهاية حديثه الشكر للمسؤولين على الإهتمام

ويعرض المناحي ليشترك فيها الحرج ويقدم لها الدعم المطلوب والتوعية القانونية في كافة قضاياها كالمطالبة بإثبات أو عمل وكالة دعوى

ويعرض المناحي ليشترك فيها الحرج ويقدم لها الدعم المطلوب والتوعية القانونية في كافة قضاياها كالمطالبة بإثبات أو عمل وكالة دعوى

تقديم التسهيلات

وبين المحامي خالد أبو راشد أن قرار تعيين الحقوقيات في المحاكم وكتابة العدل أكثر من معتنز؛ لأن المجتمع فئتان نساء ورجال، مشيراً إلى أن وجود العنصر النسائي مهم، لافتاً إلى كثير من السيدات ليس لهن ولي أمر أو وكيل، فتجدها (المرأة) تراجع بنفسها أو توكل أشخاصاً غير أمعاء عليها لعدم وجود سيدات فتجد الصعوبة والعقبات في المراجعة والاستفسار، تاهيك عن الإحراج، مؤكداً على أن وجود أقسام نسائية من شأنه تقديم الكثير من

وأضاف «فيما يتعلق في بحث هذه المسائل من تقديم الآراء والاستشارات وفتح مجال الاعتبار لما يمكن أن يوصل إليه، فقد كانت عاثة رضي الله عنها وأم سلمة وميمونة بنت الحارث وكذلك حفصة بن يفتين النساء ويقدمن لبن الاستشارات»، مؤكداً على وجود أمور تحتاج المرأة فيها إلى المرأة وأن الرجل لا يمكن أن يدخل هذا المجال، خاصة في دقائق عمل المرأة الأسري والزوجي والمالي والنفسى، مفيداً أن المرأة تحسن الاعتبار إذا وضعت الآليات المناسبة في إطار الشريعة.

وبين المحامي خالد أبو راشد أن قرار تعيين الحقوقيات في المحاكم وكتابة العدل أكثر من معتنز؛ لأن المجتمع فئتان نساء ورجال، مشيراً إلى أن وجود العنصر النسائي مهم، لافتاً إلى كثير من السيدات ليس لهن ولي أمر أو وكيل، فتجدها (المرأة) تراجع بنفسها أو توكل أشخاصاً غير أمعاء عليها لعدم وجود سيدات فتجد الصعوبة والعقبات في المراجعة والاستفسار، تاهيك عن الإحراج، مؤكداً على أن وجود أقسام نسائية من شأنه تقديم الكثير من



وهي ليست نفس المرأة، مؤكداً على أن مراجعة المرأة تسهيل للمعاملة والتأكد من هويتها وستقضي على جزء كبير من اللبس الحادث، مشدداً على أنه لا مانع شرعاً أن المرأة تراجع المرأة في هذا المرفق المهم. وشدد المالكي على أن المرأة السعودية قد أثبتت جدارتها في عدة وزارات وقطاعات مختلفة ولم يحدث شيء من مخالفة للنظام.

توجيه صحيح

وعلق المحامي عبدالعزيز نقلي على القرار بقوله «إن تنفيذ الأوامر الملكية في جميع المجالات أمر ضروري، خاصة أن جامعات المملكة تخرج سنوياً من قسم القانون أعداداً كبيرة من الطالبات القانونيات المتخصصات، مقارنة بأعداد الطلاب وعلمت أنها ستفتح الدراسات العليا في بعض جامعات المملكة». وأضاف «لذا فمشاركة المرأة في العمل القانوني جيد وتكتسب الخبرة به، خاصة أن المرأة الآن لها عدة معاملات في المحاكم والأحوال الشخصية؛ فتقديم استشارة من امرأة لامرأة يكون ببعيدا عن موضوع الحرج فعندما تذكر المرأة شيئاً خاصاً بها أقرب إليها المرأة في التفاهم والنفسية».

وأضاف قاتلاً «إنني أؤيد عمل المرأة المتخصصة في مجال القانون، سواء محامية أو مستشارة، حتى إنه قبل فترة ذكر وزير العدل أنه بصدد إعطاء ترخيص للنساء لمزاولة المحاماة، وطالما أن المسؤولين راوا أهمية دور المرأة فلا بد أن تشارك الرجل في المحاكم العمالية والجزئية والأحوال الشخصية وسوف يكون دورها قوي وفعال لقربها من بنات جنسها». واستدرك النقلي «نحن لا نطعن في الرجال، بل إنهم يؤدون عملهم على أحسن وجه وأمانة، لكن قرب المرأة للمرأة أفضل لتوجيهها التوجيه الصحيح».